متطلبات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية

أ.د/هوام جمعة
جامعة عنابة

أ/زغادنية أسماء
جامعة سوق أهراس

الملخص :

هدف هذه الدراسة إلى التعرف على متطلبات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية والتحديات التي تواجهها، حيث تم الاعتماد على تحليل الجوانب النظرية المرتبطة بالمحاسبة عن القيمة العادلة وتحليل العلاقة بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وجودة المعلومات المنشورة في القوائم المالية، وكان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها هو أن مفهوم القيمة العادلة يهدف إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع، كذلك غياب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الجزائري التي تلزم البنوك التجارية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والخاصة بتطبيق القياس والافصاح عن القيمة العادلة

الكلمات الدالة: القيمة العادلة، البنوك التجارية الجزائرية، جودة المعلومة المحاسبية، القياس والإفصاح

Abstract:

This study aims to identify the application of accounting requirements for fair value in the Algerian commercial banks and challenges.We based this study on theoretical aspects related to fair value accounting and analysis of the relationship between the application of fair value accounting and the quality of information published in the financial statements.

We found that the concept of fair value is intended to show different accounts value items which present the reality ,however due to the absence of instructions issued by the Central Bank of Algeria, which obliges commercial banks to apply accounting standards For international and international standards for the preparation of financial reports on the application of measurement and disclosure of fair value

Key words: fair value, Algerian commercial banks, quality of accounting information, measurement and disclosure

مقدمة:

نتيجة للتطورات التي شهدتها البيئة الاقتصادية والمحاسبية من تزايد حجم الأعمال وتباينها واتجاه العالم نحو النظام العالمي الجديد (العولمة) والانفتاح الاقتصاد يبين الدول وحرية التعاملات التجارية والمالية، فقد أدى ذلك كله إلى وجود ضغوطات على مهنة المحاسبة والتأثير في بعض المبادئ التي تقوم عليها ومن ذلك مبدأ التكلفة التاريخية الذي يتجاهل التغيرات في الأسعار التي تحدث من فتره لأخرى، مما أدى إلى عدم تزويد المستثمرين بالمعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات، ومن هنا بدأ التوجه إلى الاهتمام بتبني طرق محاسبية جديدة للقياس المحاسبي و هي محاسبة القيمة العادلة.

من المعروف والبديهي بأن مخرجات النظام المحاسبي يجب أن تتمتع بما اتفق على تسميته بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، سواء كان النظام يدوي تقليدي أم محب، ومع بدء جميع الشركات في العالم تقريبا بشكل عام و في الجزائر بشكل خاص الاتجاه لتبني معايير المحاسبة الدولية ومحاسبة القيمة العادلة ظهرت مجموعة من المتطلبات فيظ لهذا التوجه لتطبيق محاسبة القيمة العادلة.

و حيث أن النظام المحاسبي المالي الجديد يسعى إلى تعزيز الشفافية والمصداقية فيعرض القوائم المالية مع إتباع حيادية تامة. والذي استوحى نطاقه التصوري من الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية والذي اخذ نموذج القيمة العادلة " القيمة الحقة " ضمن قواعد خاصة للتقييم وإعادة التقييم منذ سنة 2009 . حيث سخر كل الإجراءات والخطوات الإدارية والتنظيمية والتشريعية التي من شأنها تفعيل إمكانية استخدام القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الج زائرية والتي تتخذ التكلفة التاريخية كأساس للقياس.

طرح الإشكالية:

لإعداد القوائم المالية تستخدم عدة أسس وأدوات للقياس إضافة إلى تلك المبادئ المحاسبية لسرد المعلومات بطريقة ملائمة موثوقة وموضوعية، وقد تم الاعتراف بالكثير من هذه الأسس كمعايير محاسبية من خلال مجلس المعايير المحاسبة المالية–FASB–ومجلس معايير المحاسبة الدولية–IASB–في بياناتها وذلك لتسهيل اتخاذ القرارات الضرورية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية في الوقت المناسب، ضمن البيئة المحاسبية الملائمة و تطبيقاتها المحاسبية والمالية مع الواقع الاقتصادي.

مما سبق تطرح الإشكالية التالية:

- **ماهي متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية.**

أهداف الدراسة

- التعرف على مفهوم و أهداف القيمة العادلة وآليات تطبيقها استنادا إلى المعايير الدولية.
- بيان الخصائص التي يمكن أن تضيفها القيمة العادلة على المعلومات المحاسبية.
- موقف الجزائر من معايير محاسبة القيمة العادلة.
- آثار تطبيق معايير القيمة العادلة في تعزيز ملاءمة القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية

أهمية الدراسة:

لقد كانت المحاسبة المالية، والقياس خصوصا، تحت المجهر خلال فترة التغييرات الاقتصادية الجوهرية في العقدين الأخيرين. من هذه الأحداث: توحيد المعايير المحاسبية دولي أَو الفضائح المالية والأزمات الاقتصادية المتلاحقة أو حتى تعقيدات العمليات المصرفية و الثورات التقنية و المعلوماتية المختلفة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في بيان مدى إمكانية تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية من خلال عملية القياس و الإفصاح والاعتراف و بالتالي زيادة تأكيدا لثقة في القوائم والحسابات الختامية و بشكل خاص فان الدراسة تبحث عن أهم المشاكل التي تواجه البنوك التجارية الجزائرية لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة، و تحديد أهمية قواعد الإفصاح عن القيمة العادلة أو أي معلومة يمكن أن تفيد في تقدير هذه القيمة في التقارير المالية لهذه البنوك.

الدراسات السابقة

1- دراسة Dumitru Matis & Jiri Strouhal& Carmen GiorgianaBonaci 2009 بعنوان: (محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية: نظرة تاريخية)

هدفت هذه الدراسة إلى تعميق فكرة ملاءمة القيمة العادلة كأساس لقياس الأدوات المالية في الأدبيات المحاسبية، وهدفت أيضاً إلى الربط بين الأنظمة والقوانين وتعليمات الرقابة مع

التطور التاريخي للقياس بالقيمة العادلة، وإظهار كيف أن تجارب عدة دول في تبني القيمة العادلة للأدوات المالية قد أثرت في تطور أنظمتها وقوانينها وتكيفها مع هذا الأساس في القياس، وتناولت الدراسة حالة الأسواق في كل من رومانيا والتشيك، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: إن كلا من معدي المعايير الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية أجمعوا على ملاءمة القياس بالقيمة العادلة للأدوات المالية، وأن تبني هذا التوجه في كل من البلدين (رومانيا والتشيك) أثر بشكل إيجابي في تطوير أنظمة الرقابة وقوانينها في أسواقها المالية، لكنها شددت في الوقت نفس على مراعاة الأسس والقواعد الصارمة في تحديد القيمة العادلة التي حددتها المنظمات المهنية وخاصة في وقت الأزمات المالية.

2- دراسة: رضا إبراهيم صالح ، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبة في ظل الأزمة المالية العالمية.

هدف الدراسة تمثل من خلال طرح المشكلة المتمثلة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وما يقابلها من معايير مصرية الموجهة نحو القيمة العادلة وأثرها على خصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية، كما أنه يؤثر أيضا بشكل إلحاحي على خاصية الموثوقية والاعتمادية للمعلومات المحاسبية وكل من خاصية قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية وقابلية المقارنة. وأن المعايير المحاسبية الموجهة نحو قيمة العادلة بشكل خاص ليس لها علاقة بسوء الأزمة العالمية وإنما كانت إحدى الأدوات التي أظهرت وكشفت عيوب ومساوئ الإدارة خصوصا، وأن المعايير قيمة المعادلة أثر جيد على خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية ولكن بشرط توافر سوق مالي فاعل وقوانين سريعة تضبط أخلاقيات إدارة الشركات. وكانت أبرز التوصيات: توفير قواعد استرشادية وواضحة ومحددة لقياس قيمة العادلة العمل على رفع الوعي لعدي ومراجعي التقارير المالية .

3- دراسة المصرف المركزي الأوربي حول محاسبة القيمة العادلة، 2004 بعنوان: (محاسبة القيمة العادلة والاستقرار المالي) (Andrea Enria&Others)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير التزام المصارف الأوربية بمحاسبة القيمة العادلة في التقلبات لأسهم هذه الشركات ومن ثم استقرار السوق المالي، قسمت هذه الدراسة إلى قسمين قسم ميداني من خلال استبانة واستطلاع آراء المحللين الماليين، وقسم عملي(تجريبي) من خلال دراسة العلاقة بين تحركات أسهم الشركات المطبقة لمحاسبة القيمة العادلة بالسوق

المالي وتطبيقها للقيمة العادلة، فمن خلال استبيان آراء أجمع المحللون أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يمكن أن يزيد من التقلبات في القوائم المالية للمصارف الأوربية، وإن الارتفاع بالأرباح غير المحققة يمكن أن يكون اصطناعياً ومضللاً، ويمكن استخدام التطبيق الخاطئ للقيمة العادلة بما يمكن مديري المصارف والمحافظ الاستثمارية من اصطناع أرباح وهمية لزيادة الحوافز الممنوحة لهم، إلا أن الدراسة التجريبية لتحركات أسهم الشركات المطبقة لمحاسبة القيمة العادلة بالسوق المالي أظهرت عدم وجود تأثير معنوي (ذي دلالة) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على التقلبات في أسعار أسهم هذه الشركات السوقية.

4- دراسة الطرايرة،: بعنوان "التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمصارف العاملة في الأردن".

هدف الباحث في دراسته إلى تحديد مدى توافق تعليمات المصرف المركزي الأردني مع متطلبات معايير المحاسبة المالية فيما يتعلق بالإفصاح عن القيمة العادلة، واقتراح نموذج للإفصاح عن معلومات أخرى قد تتعلق بالقيمة العادلة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، قام الباحث في دراسته هذه بتحليل الإبلاغ المالي لسنتي 2001-2002 لـ 15 مصرفاً، من أجل التأكد من مدى التزام المصارف بقواعد الإفصاح التي تضمنها المؤشر، وتوصلت الدراسة في ضوء الاستنتاجات إلى التزام المصارف بإعداد الإبلاغ المالي السنوي وفقاً للنماذج المعتمدة من المصرف المركزي دون الأخذ بالحسبان الإفصاح عن بعض قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تتطلبها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لعدم الإشارة إليها في نماذج المصرف المركزي الأردني.

5- دراسة محمد آدم محمد هارون ، "نموذج علمي بديل للقياس المحاسبي لترشيد قرارات إعادة هيكلية راس المال وأثره علي قياس القيمة العادلة للمنشأة"

تناولت الدراسة إيجاد نموذج علمي بديل للقياس المحاسبي لترشيد قرارات إعادة هيكلية رأس المال وأثره على قياس القيمة العادلة للمنشأة. تمثلت أهمية الدراسة في تعدد نماذج القياس المحاسبي وما يترتب عليها من تباين وإختلاف وتعارض في نتائج المقاصة بواسطة تلك النماذج عند قياس القيمة المبدئية العادلة لمنشآت قطاع الأعمال، الأمر الذي يترتب عليه تأثير على جودة المعلومات المحاسبية التي يتم الإعتماد عليها في ترشيد القرارات بإعادة هيكلية رأس المال. نبعت أهمية الدراسة من أن التحليل الترجيحي للقيمة الواحدة من أهم الوسائل والاساليب التي يمكن الاعتماد عليها واستخدامها في علم المحاسبة من اجل التغلب

على مشكلة تعدد نماذج أو طرق أو بدائل القياس في الفكر المحاسبي . هدف الدراسة الرئيسي هو محاولة تقديم نموذج علمي بديل للقياس المحاسبي للقيمة المبدئية العادلة للمنشأة المستمرة في مزاولة انشطتها بعد إعادة هيكيلية رأس مالها ، بحيث يحقق هذا النموذج العلمى البديل مزايا نماذج القياس المحاسبي المختلفة للقيمة العادلة ويتجنب عيوبها قدر الإمكان، كما خرجت الدراسة بتوصيات منها، ان تلتزم منشأة الإعمال بإعادة هيكلية نظمها المحاسبية المحوسبة والمبرمجة على أساس التكلفة التاريخية وبرمجتها على أساس القيمة العادلة، الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة عن القيمة العادلة في مجال القياس والافصاح المحاسبي لما لها من قدرة على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

دراسة محمد العربي قزون، دور القيمة العادلة في تفعيل القياس المحاسبي

هدفت هذه الدراسة من جهة ، إلى البحث في فعالية القياس المحاسبي باستخدام نموذج القيمة العادلة في سياق تحليلي لما ورد في الأدبيات المحاسبية بغية تحديد مفهومها وموقعها في النظرية المحاسبية وبيان مختلف الاتجاهات الفكرية بشأنها، ومن جهة أخرى إلى معرفة جدوى تطبيقها في البيئة الجزائرية ، ومدى جاهزيتها لذلك من خلال استقصاء أراء عينة من الأكاديميين والمهنيين المهتمين بالشأن المحاسبي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن القيمة العادلة تتمتع بإجماع نظري نظرا لما تقدمه من وقوف حقيقي على ثروة المؤسسة وأدائها والحفاظ على رأس المال ، وذلك نتيجة اعتمادها السوق كمرجع أساسي للقياس، كما خلصت إلى أن البيئة الجزائرية ليست ملائمة للقياس وفق القيمة العادلة في الوقت الحالي ، نظرا لحداثة تطبيق المفهوم وعدم جاهزية شروط تطبيقها أبرزها وأهمها عدم وجود أسواق نشطة، وأحيانا عدم وجود أسواق خاصة ببعض الأصول، مما يحول ذلك من جدوى تطبيقها، بالإضافة لعدم وجود خبراء مقيمين ملمين بمتطلبات قياس القيمة العادلة، عند استعمال النماذج الداخلية.

أولا: الإطار النظري للقيمة العادلة

لا جدال في أن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، وأحدث تغييرًا شاملا في بنية البيانات المالية ومدلولاتها إلى اجل طويل . وكان ذلك نتاجًا للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة التي نضجت وتم بلورتها في المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة التي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة

1- نشأة وتطور محاسبة القيمة العادلة

ظهر مفهوم القيمة العادلة لأول مرة في اوائل العشرينات قبل وضع المعايير المحاسبية الإلزامية في فترة ما قبل الكساد العظيم (1929 م – 1932 م) حيث كان لدى الشركات حرية كبيرة في اختيار الممارسات والسياسات المحاسبية الخاصة بها ، وقد كان استخدام "القيمة الحالية" أو "القيمة التقديرية" أو "القيمة السوقية" لتسجيل قيم الاصول والالتزامات باعتبارها "قيمة عادلة" لتلك الاصول والالتزامات

وخلال تلك الفترة كان من الشائع إجراء اعادة تقييم تصاعدي لقيم الاصول طويلة الاجل بميزانيات الشركات مثل الممتلكات والآلات والمعدات والاصول غير الملموسة ، حيث شجع الرخاء والتضخم على وضع تقديرات متفائلة لقيم الاصول والالتزامات ، وكثير منها ارتد للنقيض خلال فترة الكساد العظيم.[1]

ويرجع الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة من جديد في بداية الثمانينيات من القرن الماضي إلى عوامل عدة، أهمها انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد مما أدى إلى زيادة في الأسعار، وظهور التضخم الذي انعكس على القيم الاستبدالية للأصول، ومع تمسك المحاسبة بفرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد كمبدأ من المبادئ المقبولة فيها،لم تعد هذه القيم ممثلة للقيمة الاستبدالية للأصول المختلفة، وتعددت مرادفات القيمة العادلة بتعدد الآراء ووجهات النظر المرتبطة بالتكيف المفاهيمي لمنهج القيمة العادلة، فمن تكلفة الإحلال إلى ما يسمى بالقيمة الخارجة ،Exit Value ثم القيمة السوقية وصافي القيمة الحالية وصافي التدفقات النقدية المستقبلية إلى غير ذلك من مرادفات لها المفهوم العام نفسه، ولكنها تختلف في طريقة الاحتساب.[2]

2- مفهوم القيمة العادلة

تعرف المحاسبة عن القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن أن يباع به أصل ما أو يسوي به إلتزام ما بين أطراف على دراية وراغبة في معاملة متوازنة.[3]

كما تم تعريفها أيضاً وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة الأمريكية " GAAPالقيمة العادلة لأصل ما هي القيمة التي يمكن أن يباع أو يشترى بها الأصل بين أطراف راغبة في التبادل وهي ليس عملية بيع جبرية أوتصفية، وفي الجهة

المقابلة للميزانية فإن القيمة العادلة لإلتزام ما هي القيمة التي يمكن أن يسوى بها هذا الإلتزام في معاملة جارية بين أطراف راغبة وهي ليست عملية بيع جبرية أو بيع تصفية".[4]

أيضاً عرف البعض القيمة العادلة بأنها "المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات أو تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة وفي معاملة مباشر".[5]

كما يعرفها البعض الآخر بأنها "السعر الذي يتم من خلاله تحويل أصل ما من بائع ا رغب في البيع إلى مشتري راغب في الشراء وكلاهما لديه القدرة على الوصول إلى جميع الحقائق ذات الصلة ويعمل بحرية واستقلال".[6]

ونلاحظ أن تعريف القيمة العادلة يتطلب "أطرافاً راغبة ومطلعة" ويقصد بذلك مايأتي[7]:

المشتري الراغب: هو المشتري المحفز على الشراء وليس المجبر عليه أو المفرط في الرغبة للشراء بأي سعر، وهذا المشتري يقوم بالشراء وفقاً لحقائق السوق الحالي وضمن توقعاته في هذه السوق.

البائع الراغب: هو البائع غير المجبر على البيع أو المفرط في الرغبة للبيع بأي سعر، فهو بائع محفز للبيع بأفضل سعر يمكن الحصول عليه في السوق المفتوح بعد قيامه بإجراءات التسويق المناسبة.

الأطراف المطلعة: تعني أن كلاً من المشتري الراغب والبائع الراغب على علم ودراية كافية بطبيعة الأدوات الاستثمارية ومواصفاتها واستخداماتها الفعلية والمتوقعة وحالة السوق بتاريخ الميزانية العمومية

3- استعمالات القيمة العادلة

ليس من السهل تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة إذ أن تطبيقها بشكل كامل يتطلب من جميع الموجودات والمطلوبات أن تظهر في الميزانية العمومية بقيمتها العادلة. ويمكن تحديد القيمة العادلة للمطلوبات بسهولة نسبية ولكن تنشأ صعوبات في الحصول على تدابير القيمة العادلة فيما يتعلق بتلك الموجودات التي لا توجد لها أي أسواق ثانوية نشطة، وهذا هو السبب في أن عملية الانتقال من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة تكون بطيئة نوعًا ما.

ويتم استخدام القيمة العادلة باعتبارها اليقين من القيمة السوقية للموجودات (أو المطلوبات) التي لا يمكن أن يحددها سعر السوق (عادة بسبب عدم وجود سوق محدد للموجودات.[8]

وقد نصت المعايير المحاسبية التي نادت باستخدام القيمة العادلة في القياس والإفصاح إلى استخدامها في تقييم العناصر المالية الآتية:

- ✓ الأدوات المالية
- ✓ الاستثمار العقاري (الممتلكات الاستثمارية)
- ✓ المحاسبة عن المنتجات الزراعية
- ✓ المطلوبات التأمينية (التزامات عقود التامين)

4- أهداف تطبيق محاسبة القيمة العادلة

إن الهدف طويل المدى لمجلس معايير المحاسبة المالية هو قياس كافة الأصول والخصوم المالية في قائمة المركز المالي بقيمتها العادلة وليس بالتكلفة التاريخية وذلك لسببين رئيسيين هما.[9]

- ✓ إن القيم العادلة توفر معلومات أوثق صلة بالأصول والالتزامات بالمقارنة بالمبالغ المبنية على التكلفة التاريخية.
- ✓ إن نموذج القياس المختلط الخصائص الذي يتم فيه قياس بعض الأصول المالية بالقيمة العادلة بينما يقاس البعض الآخر إلى جانب معظم الالتزامات المالية بالتكلفة التاريخية لن يستطيع مسايرة الأدوات المالية المعقدة واستراتيجيات إدارة المخاطر الموجودة حاليا .

كما يهدف مفهوم القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع، في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، بحيث يعترف بالدخل إما للحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في الشركة أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية لشركة، و أن مفهوم القيمة العادلة يكون مبني على أساس أن الشركة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه الشركة في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية أو مضطرة للبيع. [10]

5- مزايا استخدام محاسبة القيمة العادلة

- ✓ تعد قياسات القيمة العادلة الطريقة الأكثر إقناعا لتمثيل الوضع الاقتصادي وذلك لأنها تعكس واقع الوحدة الاقتصادية وتعبر عن المفهوم الشامل للدخل.
- ✓ تستخدم قياسات القيمة العادلة كأداة لتحسين الوعي من اجل تقليل المخاطر التي تصيب المصارف وذلك لكونها أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساسًا أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية.[11]
- ✓ المحافظة على رأس المال لإستمرار القدرة أو الطاقة التشغيلية.

- ✓ تعكس التغيرات الجارية في الاسعار الخاصة والتي لا تعكسها محاسبة التكلفة التاريخية ولهذا تظهر الأصول في الميزانية بتكلفتها الجارية مما يعبر بصورة أكثر واقعية عن الموقف الحالي للمنشأة.
- ✓ تعد خير مؤشر لقياس كفاءة الإدارة إذ أنها تزودنا بالربح التشغيلي الذي تحققه المنشأة، كما أنها تزودنا بالخدمات المحتملة للأصول وذلك بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس البيع وتكلفتها الجارية المرتبطة بها[12].

تضمن وجود صلة بين القيمة التي تحددها المؤسسات والتطور الذي يحدث للقيم في سوق الأوراق المالية.

6- الانتقادات الموجهة لاستخدام مبدأ القيمة العادلة

- ✓ إن الاعتراف بالقيمة العادلة وتحديد قيمتها ينطويان على قدر كبير من الحكم الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة.
- ✓ تتحقق الإيرادات وفقًا لمحاسبة القيمة العادلة من التقلبات قصيرة الأمد في الأسعار ، وهي لذلك ليست أساسا لتحديد نتائج أعمال الشركة ، لان إيرادات الشركة تعتمد على الدخل من استمرارية أعمال الشركة ، إلى أمد غير منظور[13].
- ✓ اعتماد القيمة العادلة على أسعار السوق عند نقطة زمنية معينة – في أغلب الأحيان نهاية السنة المالية– فالواقع يبين تذبذب كبير في المستوى العام الأسعار من يوم لآخر، فالقوائم المالية فينهاية السنة المالية قد تتغير بشكل مهم بعد أسبوع واحد من إصدارها،وهذا قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات على معلومات غير ملائمة.
- ✓ التحيز الشخصي للقياس المحاسبي عند تطبيق مقاييس القيمة العادلة بسبب تزايد الاعتماد على التقديرات الذاتية لإدارة الشركات من ناحية، وعدم توافر أدلة إثبات موضوعية تؤكد صحة هذه التقديرات من ناحية أخرى.
- ✓ سوء استخدام فروق إعادة التقدير من جانب إدارة الشركات لتحقيق مصالح ذاتية والتأثير على أسعار أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية.
- ✓ الحاجة إلى بذل جهود غير عادية وتحمل تكاليف وأعباء إضافية غير منتجة للتوصل إلى مقاييس حقيقية للقيمة العادلة للبنود محل التقييم، خاصة إذا ما تم الاستعانة بمستشارين أو خبراء خارجيين لتقدير القيمة العادلة، مما قد يؤدي إلى زيادة التكلفة عن المنفعة [14] .

- ✓ عدم إتساق القيمة العادلة مع كثير من المبادئ و الأسس المحاسبية .
- ✓ في ظل إعتماد أساس القيمة العادلة ومع التقلب المستمر للأسعار فإن هذا يؤثر على قابلية المقارنة ، وتصبح عملية التحليل المالي صعبة وفي بعض الأحيان غير ممكنة .
- ✓ قد تختلف تقديرات الخبراء المقدرين مما يفقد القيمة المقَدرة الثقة والدقة المطلوبة.
- ✓ قد يترتب على عمليات التقييم أعمال تلاعب و ذلك لتغطية بعض الثغرات التي يمكن أن يتم اختراقها في نظام الرقابة الداخلي للمنشأة

ثانيا:القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

1- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يهتم الكثير من الفقهاء فى علم المحاسبة والمراجعة بدراسة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية واثرها المباشر سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين – الحاليين والمرتقبين – في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة ، أو من جانب تأثيرها على أسعار الاصول المالية بصفة خاصة و على جميع الاصول بصفة عامة[15].

أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي أحد المكونات الأساسية للإطار النظري للمحاسبة المالية والمستوى الثاني من مستويات الإطار النظري للمحاسبة، وهي جسر يربط بين هدف الإبلاغ المالي من ناحية ومفاهيم الاعتراف والقياس من ناحية أخرى، كما أنها تعد من السمات والمزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية كما أنها الصفات التي تجعل المعلومات المحاسبية ذات فائدة كبير.[16]

1-1- الخصائص النوعية الأساسية:

فكما ورد في قائمة المفاهيم الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB فان الخواص التي تفرق بين المعلومات الأكثر إفادة عن المعلومات الأقل إفادة هما الملائمة والموثوقية.

1-1-1- الملائمةRelevance

عرفها FASBبأنها" تلك المعلومات القادرة على إحداث فرق في القرار عن طريق مساعدة المستخدمين على تكوين تنبؤات للنتائج المستقبلية أو تعزيز التنبؤات السابقة أو تصحيحها

"[17]، ويمكن للمعلومات المحاسبية أن تكون ملائمة عن طريق تأثيرها على الفهم والأهداف والقرارات.

وللملائمة ثلاث خواص ثانوية هي:القدرة التنبوئية، إمكانية التحقق من التوقعات، التوقيت المناسب.

1-1-2- الموثوقية Reliability

تمتلك المعلومات صفة الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة ومحايدة، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث أو من المتوقع أن تمثل الأحداث المستقبلية بمعقولية[18]

إن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وتتكون هذه الخاصية من ثلاثة خصائص فرعية: الصدق في التعبير، القابلية للتحقق، الحياد.

1-2- الخصائص النوعية الثانوية:

بموجب تصنيف FASB تشمل الخصائص الثانوية على القابلية على المقارنة والاتساق أو الثبات وان كل من هاتين الخاصتين يجب أن تتصف المعلومات المالية المفيدة ولكن ليس على نفس الدرجة من الأهمية لخاصيتي الملائمة والموثوقية فتوافر خاصيتي قابلية المقارنة والثبات في المعلومات لا يجعلها لوحدها مفيدة ما لم تتوفر خاصيتي الملائمة والموثوقية.

1-2-1 القابلية للمقارنة:

تمتلك المعلومات خاصية القابلية للمقارنة عندما تمكن المستخدمين من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمشروع على مرور الزمن،من أجل تحديد الاتجاهات في مركزه المالي، وفي الأداء.[19]

ولكي تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة يجب أن يتوفر الشرطين التالين: [20]

- ✓ سهولة العرض و استخدام أسلوب موحد للقياس المحاسبي يسهل إجراء تقييم تلك المعلومات.
- ✓ الثبات في القياس و العرض للمعلومات من فترة زمنية لأخرى.

1-2-2- الاتساق أو الثبات

هو الاستمرار في استخدام نفس الطرق والمبادئ والأساليب والسياسات المعتمدة لقياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة إلى أخرى، وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير فيجب الإفصاح عنه لكي يتم أخذه بنظر الاعتبار من قبل المستخدم.[21]

ويمثل القدر المطلوب تحقيقه من خاصيتي الملائمة والموثوقية أساس المفاضلة عند المقارنة بين نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، ففي حين يحقق نموذج التكلفة التاريخية قدرا كبيرا من الموثوقية و قدرا أقل من الملائمة فإن نموذج القيمة العادلة يحقق قدرا أكبر من الملائمة و قدرا أقل من الموثوقية، خاصة في ظل غياب سوق نشطة . ولأنه لا يمكن الاستغناء عن أي من خاصيتي الملائمة أو الموثوقية، فإنه يجب الموازنة بينهما، ففي بعض المواقف تكون الملائمة أهم من الموثوقية والعكس في مواقف أخرى، ومع ذلك لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف التضحية بأي من الملائمة أو الموثوقية بالكامل وفي هذا المجال فقد أجمعت العديد من الدراسات على تميز محاسبة القيمة العادلة بتزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات تتوفر فيها خاصية الملائمة وذلك بخلاف محاسبة التكلفة التاريخية، في حين أن المشكلة الرئيسية هي عدم كفاءة وفاعلية بعض أساليب قياس القيمة العادلة على تحقيق خاصية الموثوقية كما هو الحال في محاسبة التكلفة التاريخية، ومن هنا فقد ركزت معظم المعايير على أن السعر السوقي في سوق نشطة هو أفضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة وأكثر موثوقية، في حين أن أساليب القياس الأخرى للقيمة العادلة يراعى فيها الحصول على أعلى درجة موثوقية ممكنة، على أن تبقى في جميع الحالات ذات درجة موثوقية مقبولة على الأقل.

2- دور القيمة العادلة في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

الخصائص / النموذج	القيمة العادلة
الملاءمة	1.يقصد بها ملائمة المعلومات للتوقيت المناسب أو التنبؤ بالمستقبل أو التقييم الارتدادي وإمكانية التحقق من التوقعات. 2. تطبق معلومات القيمة العادلة بشكل أوسع في النشاط التجاري لتحديد الوضع المالي للمشروع وفي اتخاذ قرارات حول أدوات مالية منفردة، كما أنها ملائمة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي المعلومات المالية فهي تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لهذه الأدوات. 3.عدم ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في ظل التضخم إذا كانت معدة وفقا لأساس التكلفة التاريخية، ويعد هذا الأساس غير صالح ولذلك يتم التوجه إلى القيمة العادلة حيث يتم الاستعانة بطرق تتضمن تعديلا يعكس آثار التضخم وتأخذ في الحسبان التغير في المستوى العام للأسعار.
	1.يقصد بها نوعية المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تتوافر فيها ثلاثة سمات هي

الموثوقية	القابلية لتحقق والصدق والحياد. 2. وبمطابقة خصائص الموثوقية على المعلومات المحاسبية التي توفرها القيمة العادلة يلاحظ أنها تتحقق بشرط توافر مقومات الأسواق النشطة لكافة العناصر المحاسبية. 3. وعلى الجانب الآخر يمكن القول أن هناك الكثير من عناصر الأصول والالتزامات ليس لها سوق نشطة الأمر الذي يجعل تقديرات القيمة العادلة ذاتية مما يزيد من عدم دقة التقارير المالية وجودتها وتفقد معها الموثوقية بأركانها الثلاثة لاعتمادها على التقدير الشخصي.
الثبات	1.يقصد بها تطبيق المؤسسة نفس المعالجات المحاسبية على نفس الحدث من فترة لأخرى ولا يمنع من تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدم من فترة لأخرى إذا ثبت أفضليتها وملائمتها بشرط الإفصاح عن طبيعة ومبررات هذا التغيير وأثره على القوائم المالية. 2. وبالتطبيق على محاسبة القيمة العادلة يلاحظ تعدد نماذج أو مداخل تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات فمن تكلفة الإحلال إلى صافي القيمة البيعية ثم القيمة السوقية و صافي القيمة الحالية وصافي التدفقات النقدية المستقبلية إلى غير ذلك مما يجعل طرق القياس متنوعة كما أن تطبيق النموذج المختلط لا يؤدي إلى تحقيق خاصية الثبات
القابلية للمقارنة	1.يقصد بها قابلية المعلومات المحاسبية الخاصة بمؤسسة معينة للمقارنة بمعلومات مماثلة عن مؤسسة أخرى مماثلة في نفس الفترة المالية أو على مستوى نفس المؤسسة لعدد من الفترات المالية. 2. ترتبط خاصية الثبات والقابلية للمقارنة فهما وجهان لعملة واحدة وبما أن المعلومات المحاسبية عن القيمة العادلة تفتقد للثبات فهي بذلك تفتقد للقابلية للمقارنة وذلك بسبب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الأصول والالتزامات المالية .نتيجة تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وخاصة عند تعدد أساليب التقييم المستخدمة.

المصدر:سيد عبد الفتاح صالح حسين، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مصر، العدد الثاني، ديسمبر 2009 ، ص 517.

كما يشير معيار المحاسبة الدولي رقم 32 فقرة 78 إلى أن معلومات القيمة العادلة تعد مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية إذ أنها في كثير من الحالات تؤدي إلى ما يلي:[22]

- ✓ تعكس تقدير الأسواق المالية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات.

- ✓ تمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالبا نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها و متى تم إصدارها أو شراؤها و من قام بذلك.
- ✓ توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بأصول مالية وتكبد الالتزامات المالية أو الاحتفاظ بها أو سدادها.

3- محددات تطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

رغم التأييد الكبير الذي تلقاه محاسبة القيمة العادلة وتصدرها معظم معايير المحاسبة الصادرة حديثاً، إلا أن قياس القيمة العادلة يكتنفه الكثير من الصعوبات خاصة في ظل عدم وجود سوق نشطة، وهناك محددان رئيسيان لاستخدام الخصائص ال نوعية للمعلومات المحاسبية هما:[23]

- **اختبار مستوى الأهمية.**
- **اختبار التكلفة / العائد.**

ويغلب على هذين المحددين الصفة الكمية، والأهمية النسبية لكل خاصية سوف تحددها ظروف الحال كما أنها سوف تختلف من شخص إلى آخر، فعادة ما يحدد مستخدم القرار طبيعة وأهمية المعلومات بالنسبة له. فضلا عن ذلك فإن هناك بعض المشكلات التي قد تنشأ عند المفاضلة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تتضح فيما يلي :[24]

- ✓ احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية (أي الملاءمة والموثوقية). إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة. فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطا – أو تمثيلا– للواقع الفعلي.
- ✓ احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ، فقد تصل المعلومة في ال وقت المناسب ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية. كذلك فإ ن السرعة

في إعداد المعلومات غالباً ما يكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.

- ✓ ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر (اختبار مستوى الأهمية) إن البند يعتبر مفيدا وذو أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنة بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.
- ✓ كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها .(اختبار التكلفة / العائد). فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها . إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن تكلفتها وإلا فان المنشأة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة ، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات تكلفتها تفوق منفعتها.
- ✓ قد تكون المعل ومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا انه تواجه مستخدمها صعوبة فهمها ، وتحليلها واستخدامها في القرار المطلوب. على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة . ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب .لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.
- ✓ بالرغم من أهمية ال مقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة . إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندم ا لا ت لتزم الشركات (أوالشركة) بسياسة ال تماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية

بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من ال ضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة.

ثالثا: تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية

1- تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك:

تختلف الأنشطة التي تزاولها البنوك عن تلك الأنشطة التي تزاولها المؤسسات مثل معاملات التسليف والاقتراض والأوراق الماليةٌ، هذه المعاملات يتم تمويلّها بواسطة ودائع العملاء، الأمر الذي طّرح قضاياً هامة متعلقة بقياس القيمة العادلة، كذلك فإن إدارة المخاطر جوهرية بالنسبة لأنشطة بنك ما لأن جزء كبير من دخل البنوك ناشئ من قبول مخاطر أسعار الفائدة، العملات، أسعار حقوق الملكية في نطاق حدود متفق عليها، واستخدام المشتقات من أجل المتاجرة وإدارة المخاطر أمر هام، و يتم ترحيل أنشطة إدارة المخاطر والتحوط بشكل شائع على المستوى الكلي مع تزايد استخدام تقنيات " القمة المعرضة للمخاطر" إلى الحد الذي جعل صلات واحد لواحد بين البند موضع التحوط أدارة التحوط غائمة وغير واضحة.

وتقوم البنوك في بعض الأحيان بمزاولة معاملات تحوط ليس مع بنك أخر ولكن مع د يسك تجاري داخل لا يتحمل أن تمرر تلك المخاطر مباشرة إلى طرف خارجي. وبعض القضايا التي أثارتها البنوك تجري دراستها بواسطة مجموعة العمل المشتركة الخاصة بالأدوات المالية، و يتوقع تقد يم اقتراحات حول نقاط عديدة منها:

- ✓ القيمة العادلة للقروض التي ليس لها قيمة سوقية واضحة؛
- ✓ القيمة العادلة للدين الذاتي ، بما في ذلك تأثير التغيرات في المخاطر الائتمانية؛
- ✓ التحوط في نطاق نموذج القيمة العادلة؛
- ✓ تطبيق مفهوم القيمة العادلة على أنشطة " الدفتر المصرفي؛
- ✓ معالجة عمليات التحويل إلى أوراق مالية (التوريق)؛
- ✓ موثوقية القيم العادلة للأدوات المالية غير المستخدمة للإتجار؛
- ✓ حقوق الخدمة؛
- ✓ تفسير الدخل في نموذج القيمة العادلة؛

2- المجالات الرئيسية لتطبيق منهج القيمة العادلة في البنوك:

2-1- الأدوات المالية:

تقيد الأدوات المالية عند نشؤها بالتكلفة، لأغراض قياس الأدوات المالية بعد نشؤها فإن المعيار المحاسبي يصنف الأصول المالية على النحو التالي: [24]

المجموعة الأولى: الموجودات المالية المحتفظ الأغراض المتاجرة

وهي تلك الموجودات المالية التي تشتريها الشركة ويكون الغرض الأساسي من اقتنائها هو تحقيق الأرباح في المدى القصير من خلال التغير في أسعارها، حيث يتم قياس وتقويم هذه الأصول عند إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من عملية التقويم في قائمة الدخل في الفترة التي تحدث فيها.

المجموعة الثانية :الأصول المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق:

وتمثل الأصول المالية التي يكون لدى الشركة النية أو القدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ استحقاقها، و يجب أن يتم قياسها و إظهارها بالتكلفة المطفأة مطروحا منها أية مخصصات معدة لمقابلة الانخفاض في قيمتها.

المجموعة الثالثة : القروض والمدينون الذين أنشأتهم الشركة

وتمثل الأصول المالية التي تنشؤها الشركة عن طريق تزويد المقترض بالأموال أو تقديم الخدمات و بطريقة مباشرة، ويجب قياسها بالتكلفة مطروحا منها أية مخصصات معدة لمقابلة الانخفاض في قيمتها.

المجموعة الرابعة :الأصول المالية المتوفرة (الجاهزة) للبيع وتمثل هذه الموجودات التي ليست:

- ✓ محتفظ بها للمتاجرة
- ✓ محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق .
- ✓ قروض أو مدينون.

2-2- المطلوبات المالية:

يتم قياسها بموجب قيمتها الأصلية المسجلة ناقصا اي مدفوعات من أصل المبلغ المطلوب وأي إضافات عليها وتظهر المطلوبات المالية التالية بالقيمة العادلة ويؤخذ التغيير في قيمتها العادلة إلى بيان الدخل وهذه المطلوبات:

- ✓ التزامات مشتقات مالية

✓ مطلوبات مالية لأغراض الاتجار

ويتم تقدير القيمة العادلة بموجب أسعار الإغلاق في سوق نشطة وهو التقدير المناسب والملائم لها، ،وفي حالة عدم توفر أسعار سوقية يتم استخدام أسلوب تقدير يعتمد بشكل رئيسي على أسعار السوق أو على قيمة التدفقات النقدية المستقبلية أو نماذج تسعير، من جانب آخر يحدد المعيار المحاسبي الدولي رقم(39) الأسس المحاسبة المتبعة في المحاسبة عن الموجودات المالية التي يتم حيازتها لإغراض التحوط على النحو التالي: [25]

أ.تحوط القيمة العادلة: يؤخذ التغيير في الموجودات والالتزامات المتعلقة به إلى بيان الدخل؛

ب.تحوط التدفقات النقدية: يؤخذ التغيير إلى حقوق الملكية لحين تحققه؛

ج.تحوط صافي الاستثمار الخارجي: يؤخذ التغير إلى حقوق المساهمين لحين التخلص من الاستثمار وعندها يؤخذ التغيير إلى بيان الدخل، إن التحوط لأسعار الفوائد تعد تحوطًا للقيمة العادلة.

2-3- الاستثمارات العقارية

في حالة تم اختيار نموذج القيمة العادلة لتقييم الاستثمارات العقارية فإنه يتوجب تحديد استخدامها المعايير و الأسس التالية:[25]

- ✓ عند قياس القيمة العادلة للاستثمارات العقارية بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم IFRS 13على المؤسسة التأكد من أن القيمة العادلة تعكس القيمة الايجارية لعقود إيجار حالية، والافتراضات الأخرى التي يستخدمها المتعاملين بالسوق عند تسعير الاستثمارات العقارية في ظل ظروف السوق الحالية.
- ✓ عند تحديد القيمة العادلة للعقار يتوجب عدم تقييم مكونات العقار بشكل منفصل، فعلي سبيل المثال لا تقيم المصاعد الموجودة في البناء و التي تعتبر جزء أساسيا منه بشكل مستقل،بلي قيم البناء كوحدة واحدة،
- ✓ أن تعكس القيمة العادلة للعقار وضع السوق الحقيقي والظروف السائدة بتاريخ الميزانية،
- ✓ عند استخدام نموذج القيمة العادلة لتقييم الاستثمارات العقارية يتم في الفترات التالية للقياس الأولي للاستثمارات العقارية الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للعقار في قائمة حسابات النتائج الفترة الت يحدث فيها التغير.

وتعتبر هذه المرة الأولى التي تسمح معايير المحاسبة الدولية بالاعتراف بالتغير في قيمة الأصول غير المالية كأرباح تظهر في قائمة حسابات النتائج.

3- القيمة العادلة ومخاطر الاستثمار:

يلعب رأسمال المصرف دورا مهما في المحافظة على سلامة ووضع البنك ومتانته، وسلامة الانظمة المصرفي بشكل عام، حيث أنه يمثل الجدار الذي يمنع أي خسارة غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها البنك من ان تطال أموال المودعين، فكما هو معلوم فإن البنوك تعمل في بيئة تكتنفها درجة عالية من عدم التأكد الأمر الذي ينشأ عنه تعرضها لمخاطر عديدة تشمل بشكل رئيسي المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، والمخاطر المشغيلية، والمخاطر الاستراتيجية.

مع تطور مفهوم القيمة العادلة وقطاع الأعمال المصرفية والمالية، وظهور الأسواق المتقدمة والكفؤة والناضجة بالتقارير والتوصيات والتحليلات الصادرة عن مؤسسات الأبحاث والمؤسسات الاستثمارية والمالية المحلية والعالمية التي توضح القيمة العادلة لأسهم الشركات المدرجة، وتوقعات أدائها ومخاطر الاستثمار فيها، مما يسهل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية إضافة إلى ذلك تحرص هذه الأسواق على جودة الإفصاح وجودة المعلومات المنشورة، كما تحرص على التوقيت المناسب للافصاح من حيث السرعة وعدالة الحصول على المعلومات لكافة شرائح المستثمرين، وعدم استغلالها من قبل أي جهة أو طرف قبل نشرها، مما يشجع الثقة في الاستثمار، والثقة في المعلومات المنشورة، والجهات التي أصدرتها والذي ينعكس على تعزيز التدفقات النقدية، وزيادة عمق الأسواق إضافة ذلك الحرص على تبسيط المعلومات المنشورة حتى تتمكن كافة شرائح المستثمرين من تحليلها وفهمها والاستفادة منها، وفي حالة ضعف التحليلات والتقارير و الأبحاث وتقديرات القيمة العادلة للشركات المدرجة في الأسواق المالية يساهم ذلك في صعوبة اتخاذ القرارات الاستثمارية مما يساهم بتحول نسبة هامة من المستثمرين الى المصاربة أي البيع والشراء السريعين بدلا من الاحتفاظ طويل الأجل الذي يحقق للمستثمرين مكاسب متنوعة، وسيطرة سيولة المضاربين وضعف الاستثمار الموسسي وخفض مستوى كفاءة السوق، ورفع مستوى المخاطرة .[26]

4- معوقات تطبيق القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية

تعد البنوك المركزية الجهة الإشراقية والرقابية الأساسية على البنوك العامة والخاصة ، ولا يتم الإعلان عن القوائم المالية لهذه البنوك إلا بعد موافقته التي يسبقها القيأم بالتفتيش والتدقيق للتأكد من تلبيتها للتعليمات والإجراءات والقرارات الرقابية التي يصدرها، والى يومنا هذا لم يصدر بنك الجزائر أي تعليمات أو قرارات بخصوص القياس والإفصاح عن الأدوات المالية في البنوك كقياس أدوات الدين من قروض ومديونيأت وتسهيلاتائتمانية، وتقييم الاستثمارات العقارية المحددة كضمانات للحسابات المدينة، وإعادة التقييم وتكوين مخصصات الديون وغيرها، ومن جهة أخرى نجد أن الجزائر تبنت معايير المحاسبة الدولية في النظام المحاسبي والمالي الجديد وبالتالي يظهر التحدي للبنوك التجارية الجزائرية من أجل الاعتماد على مبدأ القيمة العادلة لما لها من انعكاس واضح على القوائم المالية للبنوك، مما يساعد المستثمرين والمساهمين في اتخاذ قرارات استثمارية جيدة.

ومن بين صعوبات تطبيق القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية نجد: [27]

- ✓ **عدم جاهزية البنوك التجارية الجزائرية:**

رغم التطمينات الصادرة من الحكومة لمختلف الشركاء بخصوص إيجابيات تطبيق النظام المحاسبي الجديد، إلا أن المختصون والخبراء في المحاسبة والمالية وجهوا انتقادات حادة للقانون وللحكومة على السواء على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري غير جاهز لتطبيق النظام المحاسبي والمالي الجديد، ولاسيما محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية وقال خبراء في المالية والمحاسبة، فيتصريحات هامة أن الحكومة تسرعت كثيرا في تطبيق النظام الجديد الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2010 بدون تحضير المناخ المناسب لتطبيق هذا النظام المعقد الذي تطلب تطبيقه 5 سنوات كاملة داخلا لإتحاد الأوروبي بداية سنة 2007 بعد الإعلان عنه سنة 2002 ، على الرغم من الإمكانيات الضخمة والخبرات التيتوفر عليها الاقتصاد الأوروبي المنظم بشكل سليم وقوي بالمقارنة مع الوضع الصعب الذي تعيشه المؤسسة الجزائريةٌ وخاصة منها البنوك التجارية التً لا تزال غير قادرة على نشر محاسبتها بشكلدقيقوشفاف وخاصة عندما يتعلق الأمر بالإفصاح والقياس، إضافة إلى ذلك فإن عديدا من الهيئاتالهامة والفاعلة في المحاسبة لم يتم استشارتها خلال تحضير النظام الجديد ومنها مصالح الضرائبوالمحاسبة التي عليها دوركبيرفي إنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي، كما أن الجزائر لا تملك مؤشراتحقيقية متعلقة بضبط قيم السوق، وبالتالي فماهي المعاييرالتي

سيتم اعتمادها وماهي الأسعار التي سيتماعتمادها بالنسبة للعقارات لكون أغلب الأسعار الحالية غير واقعية، بسبب التضخم بالدرجة الأولىوالمضاربة في الأسعار والتهرب والغش الضريب، وحسب ذات المصدر فإن النظام المحاسبيالمالي سيقومبإبراز عيوب الاقتصاد الجزائري والمنظومة المصرفية أمام الشركات الأجنبية وأمام الهيئات والمنظماتالدولية، مما سيسمح لهذه الأخيرة بالاستفادة القصوى من المعطيات والأرقام المتعلقة بالاقتصاد الجزائري بدون أدنى عناء من هذه الهيئات، لا سيما أن النظام تم تطبيقه مباشرة أيضا على البنوك والمؤسسات المالية ومنها شركات التأمين.

- ✓ **تحفظ البنوك التجارية في تقديم المعلومات :**

تتطلب المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية مستوى عالي من الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات، بحيث أن أي معلومة ضروريةٌ لاتخاذ قرار الاستثمار يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، بينما غالبية البنوك التجارية الجزائرية اعتادت على السرية والتحفظ والحساسية في نشر المعلومات.

- ✓ **عدم توفر سوق مالي:**

صممت المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية أساسا للتطبيق في المؤسسات الاقتصادية والمالية الكبيرة والتً تنشط في البورصة والحاضرة في الأسواق المالية العالمية ، بينما في الجزائر لا توجد سوق مالية فعالة، وأغلبية المؤسسات فيها صغيرة ومتوسطة.

- ✓ **ضعف التأطير والتكوين :**

لقد برز أن هناك نقص في التكوين والتأطير بموضوع المعايير الدولية للمحاسبة بالجزائر بشكل واضح، خاصة فيما تعلق بالبنوك في ظل عدم وجود برنامج مدروس ومسطر في هذا الإطار باستثناء بعض الجهود من طرف الهيئات والمنظمات المهنية والتي تنظم أيام دراسية وندوات، كل هذه المحاولات هيفي الحقيقة تبقى غير كافية وترتبط في الغالب بالمؤسسات الاقتصادية لا البنوك التجارية، نظرا للزخم الكبير من التغييرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على عدة مستويات في المحاسبة، وحسب رأينا وفي هذه المرحلة خاصة يجب على السلطات الجزائرية التركيز كذلك على العمل القاعدي بالاهتمام بفئة الطلبة وتكوين المناهج الدراسية في المحاسبة وفق هذا النظام، وكذا الاهتمام بتكوين المتربصين لنيل شهادة الخبرة المحاسبية في هذا الموضوع وأن يأخذ البنك المركزي الجزائري كل التدابير

الممكنة من أجل التوجه نحو تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية والمعايير المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة.

- ✓ **التعود على الممارسة المحاسبية في ظل المخطط المحاسبي الوطني:**

صعوبة تغيير العادات والأعراف المحاسبية في ظل المخطط المحاسبي الوطني والذي دام التعامل به أكثر من 33 سنة، والتي قد تحتاج إلى وقت طويل لذلك، ونظرا للزخم الكبير من التغيرات التي ستحدث على مستوى المبادئ المحاسبية وطرق التقييم والمعالجات المحاسبية وهو ما يتطلب إلى مدة تحضيرية طويلة وتكوين شامل وعلى كل المستويات.

- ✓ **عدم مراعات المعايير الدولية لخصوصيات الدول النامية :**

تهيمن الدول المتقدمة على مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، وعلى رأسه االولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حيث تلعب ان دورا كبيرا في تحديد سياسات المجلس، من خلال تقارب معايير المجلس مع المعايير البريطانية والأمريكية والمستمدة من نموذج التوحيد الآنجلوسكسوني، وهو ما يظهر التأثير البارز لهذين البلدين على معايير المجلس، ويجعل منه ذا الأخير في غالب الأحيان يصدر معايير محاسبية وفق البيئة الاقتصادية لهما، وبالتالي فالمجلس لا يأخذ بعين الاعتبار خصوصية اقتصاديات الدول النامية ومن بينها الجزائر عند إصداره للمعايير المحاسبية.

الخاتمة:

تهتم المحاسبة بتحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية عن الوحدات الاقتصادية المختلفة من اجل الأطراف المهتمة بهذها لمعلومات، ولما كانت أعمالا لوحدات الاقتصادية قد تشعبت وتعقدت وتحددت فيها المخاطر المالية ومخاطر العمليات، ولما كان عدد هذه الوحدات الاقتصادية فيتكاثر، ولما كانت احتياجات الأطراف المستخدمة للبيانات المالية متزايدة، كان لابد من تطوير المعايير المحاسبية لتلبية هذه الأوضاع الجديدة، حيث أن محاسبة القيمة العادلة كانت خطوة هامة في هذا المجال.

النتائج:

- ضعف إلمام و وعي أفراد المجتمع المالي الجزائري بأسس تطبيق محاسبة القيمة العادلة، مما يصعب من إجراءات تطبيقها،

- عدم وجود الاهتمام الكاف من الجهات المسئولة عن مراجعة البيانات المالية السنوية للبنوك قبل إصدارها للتأكيد من كفاية الإفصاحات والتزام البنوك التجارية بقواعد الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية؛
- غياب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الجزائري التي تلزم البنوك التجارية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والخاصة بتطبيق القياس والافصاح عن القيمة العادلة
- لا تمتاز السوق الجزائرية بالمنافسة الكاملة بعيدا عن التدخل الحكومي وتأثير الاحتكارات
- لا تؤدي الهيئات والمنظمات المهنية في الجزائر الدور المطلوب في التثقيف والتأهيل والتدريب للمساعدة في تطبيق محاسبة القيمة العادلة،
- لا تتحدد الأسعار في الأسواق الجزائرية طبقا لقانون العرض والطلب دون تأثيرات خارجية أو حكومية،
- تعاني الجزائر من بطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين.
- توفر القيمة العادلة أساسا محايد التقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأعمال؛
- يمكن تحديد القيمة العادلة لأصل مالي والالتزام مالي باستخدام طريقة من عدة طرق مقبولة بشكل عام؛
- القيمة العادلة توفر أساسا أفضل للتنبؤ،حيث أنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية؛
- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية سيؤدى إلى إظهار نتائج أكثر واقعية حول الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية فضلا عن أثرها في إضفاء الثقة على القوائم المالية لهذه الأخيرة

التوصيات:

- ضرورة التأكيد للبنوك التجارية الجزائرية من خلال البنك المركزي الالتزام بقواعد الإفصاح التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية
- التوسع في عقد الدورات والندوات والمحاضرات المتخصصة بتطبيق القيمة العادلة للأطراف المعدة والمستخدمة للقوائم المالية.

- العمل على ترسيخ ثقافة القيمة العادلة من خلال إصدار معيار خاص بذلك يتلاءم مع الوضع الاقتصادي الجزائري بحيث يتضمن طرق واضحة لقياس القيمة العادلة وذلك أسوة ببعض الدول العربية
- توفير الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستتمكن البنوك التجارية الجزائرية من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية
- تعديل التشريعات الضريبية بما يتوافق مع تطبيق القيمة العادلة، نظرا لان المعايير المحاسبية الدولية توصي بالقياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة،
- قيام البنوك بالبحث والتحري عن المشاكل والصعوبات التي تواجه تطبيق القيمة العادلة، كذا ضرورة تأهيل وتدريب

الموظفين والعاملين في الإدارات ذات الصلة لتمكينهم من تطبيق مفاهيم القيمة العادلة

- إنشاء جهاز حكومي يتولى إصدار و الإعلان دوريا عن القيمة العادلة لمختلف السلع التي يتم تداولها في السوق المحلي وكذلك التي هنالك ضرورة للإفصاح عنها لأغراض تطبيق والإفصاح عن القيمة العادلة في القوائم المالية للحصول على درجة عالية من الموضوعية لهذه القيمة.
- أن تقوم البنوك الجزائرية بتبني معايير المحاسبة الدولية حتى تصل إل مفهوم التنسيق في توحيد السياسات المحاسبية وبالتالي إلى الوصول إلى الاتساق والوحدة من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية
- توجيه البحوث والدراسات لتناول هذا الموضوع في ظل ندرة الدراسات التي تناولت القياس المحاسبي في البنوك التجارية الجزائرية بصفة عامة و محاسبة القيمة العادلة بصفة خاصة.

الهوامش:

[1] محمد صبحي محمد موسى، "**المحاسبة عن القيمة العادلة للأدوات المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، القاهرة، 2010، ص 17.

[2] مطر محمد، السويطي موسى، "**اثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الإرباح وعدالة البيانات المالية**"، بحث مقدم في المؤتمر العلمي المهني السابع: حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان (13 - 14 أيلول 2006)، ص 9-10 .

[3] International Accounting Standards Board (IASB), ''**Revised IAS 39Financial Instruments: Recognition and Measurement**'', London: December 2003,

[4]أحلامجمالصادقمحمد،"**المحاسبةعنالقيمةالعادلةبينالمعاييروالتطبيقودورهافيالأزمةالماليةالعالمية**"،رسالةماجستير فيالمحاسبةغيرمنشورة،جامعةبنيسويف،كليةالتجارة، 2014م،ص 21.

[5]عليمحمدعليالصياد،"

أثرتطبيقمعاييرالقيمةالعادلةعلىجودةالتقريرالماليوعلىأسعارالأسهمفيالبورصةالمصرية"،المجلةالعلميةالتجارةوالتمويل،كليةالتجارة،جامعةطنطا،المجلدالثاني،العددالرابع، 2013م،ص.309

[6]جيهانمجديمحمدكمالجازيه،"**منهجمقترحلتقديرالقيمةالعادلةللشركة**"،رسالةدكتوراهفيالمحاسبةغيرمنشورة،كليةالتجارة،جامعةطنطا،مصر، 2011 م،ص 127.

[7]السعيدمعتز،"**أثرالإفصاحباستخدامفهومالقيمةالعادلةفيضوءالتغيراتفيمعاييرالإبلاغالماليالدوليةعلىالإبلاغالماليفيشركاتالتأمينالأردنية**"،أطروحةدكتوراهعمانالأردن،2008،ص.62

[8]سارهعبدالملكعبدالحميد،سعدسلمانعوادألمعيني،"**أثرالقيمةالعادلةفيناتجالنشاطللمصارفالتجاريةالأهلية– دراسةتطبيقيةلعينةمنالمصارفالتجاريةالعراقيةالخاصة**"،مجلةالتقني،الكليةالتقنيةالادارية،بغدادالمجلدالسادسوالعشرون،العددالرابع، 2013، .168

[9]أحمدخالدحسين،"**إستخدامالقيمةالعادلةفيقياسالإستثماراتفيالأوراقالمالية**"،مجلةالفكرالمحاسبي،كليةالتجارة،جامعةعينشمس،العددالثاني،0220م،ص .21

[10]بونعجةسحنون،"**أهميةتطبيقمحاسبةالأدواتالماليةوفقالمعاييرالمحاسبةالدولية – بالإشارةإلىالحالةالجزائر**"،مذكرةماجستيرفيالتسيير،تخصصمحاسبةومالية،جامعةالشلف، 2010/ 2011 ،ص: 61

[11] Sal. Oppenheim Jr. & Cie. KGaA ,"**Fair Value Accounting Intensifies The Crisis –StudyWarns of Need for Quick Rrform123**" , Germany ,2008,p

[12]نهلةإبراهيمعبدالكريم،"**تطبيقالمحاسبةعنالقيمةالعادلةفيالمصارفيالسودان**"،دراسةتحليليةتطبيقية،رسالةماجستيرفيالمحاسبةغير منشورة،جامعةالنيلين،كليةالدراساتالعليا، 2004 م،ص.27

[13]حواسصلاح،"**التوجهالجديدنحومعاييرالإبلاغالماليالدولية**"،أطروحةدكتوراه،كليةالعلومالاقتصاديةوعلوم التسيير،جامعةالجزائر، ص .116

[14]عبدالناصرمحمدسيدرويش،"**تقييماتجاهاتالتطورفيتطبيقمعاييرمحاسبةالقيمةالعادلةفيإعدادالبياناتالماليةوانعكاساتها علىالوظيفةالمحاسبية – دراسةميدانيةعلىشركاتالتأمينالأردنية**"،االمجلةالمصريةللدراساتالتجارية،جامعةالمنصورة،العددالثاني، 2007 ،ص.230

[15]محمدأشرفعبدالبديع،"**دورالافصاحالفتريعنالمعلوماتوتقاريرالفحصالمحدودعليهافتنشيطسوقالاوراقالماليةالمصرية**"المجلةالعلمية – كليةالتجارة – جامعةأسيوط. العددالثلاثون, سنة 2001

[16]كريمةعليكاظمالجوهر،"**العلاقةبينالخصائصالنوعيةللمعلوماتالمحاسبيةوقواعدالحوكمةلمجلسالإدارة (دراسةتحليليةلوجهاتنظرالمحاسبينوالمدققين)**"،مجلةالإدارةوالاقتصاد– السنةالرابعةوالثلاثون – العددالتسعون، 2011 ،ص: 113.

[17] زينبعباسحميدي،"**الخصائصالنوعيةللمعلوماتالمحاسبيةوأثرهافيتقييمأضرارالحرب (دراسةميدانيةفيالشركةالعامةلصناعةالبطاريات)**"،مجلةالإدارة والاقتصادالعددالخامسوالسبعون، 2009 ،ص: 41

[18] كريمةعليكاظمالجوهر ،مرجعسبقذكره،ص: 114.

[19] عليعبدالجابرالحاجعلىإسماعيل،"**العلاقةبينمستوىالتطبيقالفعليللحاكميةالمؤسسيةوجودةالتقاريرالمالية (للشركاتالمساهمةالعامةالأردنيةفيالقطاعين المصرفيوالصناعي)**"،مذكرةماجستيرفيالمحاسبة،جامعةالشرقالأوسط، 2010 ،ص: 26.

[20] هوامجمعة،لعشورينوال،"**دورحوكمةالشركاتفيتحقيقجودةالمعلومةالمحاسبية**"،الملتقىالوطنيحولالحوكمةالمحاسبيةلمؤسسة (واقع،رهاناتوأفاق)،جامعةالعربيبنمهيدي – أمالبواقي–،يومي 7 و 8 ديسمبر 2010 ،ص: 17

[21] أكرميحيعليالشامي،"**اثرالخصائصالنوعيةللمعلوماتالمحاسبيةعلىجودةالتقاريرالماليةللبنوكالتجاريةالعاملةفيالجمهورياليمنية**"،مذكرةماجستيرفيالمحاسبة،. جامعةالشرقالأوسطللدراساتالعليا، 2009 ،ص:28

[22] منصورفيحاندعسانالمطيري،"**مدىالتزامالبنوكالتجاريةالكويتيةفيتطبيقهمعاييرالقيمةالعادلةعلىالموجوداتوالمطلوباتالمالية**"،مذكرةماجستيرفيالمحاسبة،جامعةالشرقالاوسط، 2011 ،ص: 37.

[23] Reis, Ricardof F. and Stocken, Phillip C., (2008), "**StrategicConsequences of HistoricalCost and Fair Value Measurements"**,Electronic copy of thispaperisavailableat:http://ssrn.com/abstract=975445

[24] Landsman, W.R. (2007). **"Is fair value accounting information relevantand reliable? Evidence from capital marketresearch"**. Accountingand Business Research, Special Issue: International AccountingPolicy Forum: 19–30.

[25] نبيلعبدالرؤوفإبراهيم،"**دلالةالعلاقةبينخصائصجودةالمعلوماتالمحاسبيةوالعواملالمؤثرةعلىدقةقياسالقيمةالعادلة**"، المعهدالعاليللحاسباتوتكنولوجيا، المعلومات،أكاديميةالشروق،أغسطس 2009، ص15.

[26] هوام جمعة، حديدي آدم، "**أثر وإمكانيةتطبيقمحاسبةالقيمةالعادلةفيالمصارفالإسلامية**"، ورقةبحثيةمقدمةإلىالمؤتمرالعالميالتاسعللاقتصادوالتمويلالإسلامي ICIEF حول :النموالعدالةوالاستقرار: منمنظورإسلامي، اسطنبول،تركيا أيام:11/09 سبتمبر 2013، ص28.

[27] حاجقويدرقورين،"**متطلباتتطبيقالمعيارالمحاسبيالدولي (IAS16) ضمنالنظامالمحاسبيالماليالجزائري**"،مجلةدراساتإقليمية،جامعةالموصل– العراق، المجلد08 العدد 26، ص: 347.

[28] زيد عثمان دنون، "**أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة معلومات القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية**"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن، 2010، ص 45.

[29] جرد نور الدين،"**نحو إطار موحد للتطبيقات والممارسات المحاسبية بين الدول– حالة النظام المحاسبي الجزائري**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2009، ص ص، 174–179، بتصرف